المبحث الأول

نبذة تعريفية عن المنطقة الصناعية بحري

تقع المنطقة الصناعية بحري في الناحية الشمالية الشرقية من مدينة الخرطوم بحري، ويحدها من الجنوب حي عمر المختار، ومن ناحية الشمال مزارع طيبة الأحامدة، ومن ناحية الشرق منطقة كافوري أما من ناحية الغرب فتحدها أحياء شمبات والصافية والمغتربين[1].

تعتبر منطقة بحري الصناعية من أوائل المناطق الصناعية بالبلاد،حيث شهدت ميلاد الصناعة السودانية الحديثة وهي من المناطق التي عاصرت التقنين في مجالات الإستثمار الصناعي ومواكبة وتطور تلك القوانين وتشريعاتها، بدأت الصناعة بهذه المنطقة منذ زمن بعيد وبالتحديد في اربعينيات القرن الماضي وتطورت عبر الحقب إذ كانت في الخمسينات تركز على الصناعات في مجال المواد الغذائية، وفي فترة الستينات كان أكثر مايميز المنطقة الصناعية ببحري صناعة النسيج ومطاحن الغلال، أما فترة السبعينات والثمانينات فقد شهدت توسعاً وامتداداً في الكثير من الصناعات المختلفة.

يمكن القول أن طفرةً صناعية قد حدثت وبالذات في مجال صناعة الغزل والنسيج، البطاريات السائلة والجافة وصناعة البطاطين، كما أن حقبة التسعينات شهدت الكثير من قيام صناعات الأدوية وشهدت نهاية الحقبة قيام مطاحن الغلال العملاقة.

تتميز منطقة بحري الصناعية بالأتي:

- من أقدم وأعرق المناطق الصناعية بالبلاد.
- تحظى بخدمات صرف صحي معقولة.
- مستثمرة بها رؤوس أموال ضخمة.
- بها أكبر مطاحن للغلال بالبلاد (سيقا – ويتا).
- تتمتع بقدر لا بأس به من البنيات التحتية.
- بها أكبر طاقة صناعية بالبلاد.
- بها مصانع لاتوجد في غيرها من المناطق الصناعية بالبلاد، مثال:
  - صناعة البطاريات الجافة (مصنع النيل الأبيض للبطاريات).
  - صناعة البطاطين (مصنع البطاطين الوطني).

[1] الإدارة العامة للتخطيط والبحوث –التقرير الختامي للحصر الميداني لبيان ومعلومات المنطقة الصناعية بالخرطوم بحري، (الخرطوم 2003م) ص 2

- أطباق البلوسترين (مصنع أطباق البلوسترين).
- السراميك (مصنع سراميك أطلس).

تبلغ المساحة الكلية للمنطقة الصناعية بحري حوالي 4767488 متر مربع وعدد المنشآت القائمة بها 1022منشأة، وتتكون المنطقة من تسعة مربعات صناعية تتفاوت في مساحتها وعدديدة المصانع التي بها. والجدول رقم (3-1-1) يوضح إحصائية عدد القطاعات الصناعية بالمنطقة الصناعية بحري.

جدول رقم (3-1-1)
موقف القطاعات الصناعية الرئيسية بمنطقة بحري الصناعية عام 2003م

القطاع	عاملة	متوقفة	تحت التشييد	لم تبدأالإنتاج	خالية	الإجمالي
الغذآئيات	72	70	11	20	10	183
الغزل والنسيج	21	22	5	8	1	57
الكيماويات	72	28	21	18	19	158
المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول والفحم	23	18	3	4	2	50
المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات	21	7	-	3	1	32
المنتجات المعدنية الأساسية	13	8	-	4	-	25
صناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر	21	7	1	0	1	30
المنتجات الخشبية والحديدية	6	6	0	1	0	13
الإجمالي	249	166	41	58	34	548

المصدر:هيئة الإستثمار والصناعة -الإدارة العامة للتخطيط والبحوث ولاية الخرطوم 2002-2003 م

من الجدول رقم (3-1-1) يتضح أن 45% من جملة المصانع تعمل وأن 30%هي المصانع المتوقفة عن الإنتاج. وتبلغ نسبة المصانع التي لم تبدأ الإنتاج بعد 11% والمصانع الخالية تبلغ نسبتها 6%، أما المصانع التي هي تحت التشييد فتبلغ نسبتها 8%، وهذا يعني أن هناك ضعفاً في الإقبال على الإستثمار في المجال الصناعي.

جدول رقم (3-1-2)
الموقف الحالي للقطاعات الصناعية الرئسية بمنطقة بحري الصناعية عام 2010م

م	القطاع	عاملة	متوقفة مؤقتاً	متوقفة تماماً	تحت التشييد	المجموع
1	الغذآئيات	63	19	43	6	131
2	الغزل والنسيج	8	3	10	0	21
3	الملابس وصبغها	7	0	5	0	12
4	الجلودوالحقائب والأحذية	8	0	6	0	14
5	المنتجات الخشبية	2	0	0	0	2
6	الورق	4	0	2	2	8
7	الطباعة ووسائط الإعلام	21	7	8	0	36
8	المنتجات الكيماوية	72	13	26	19	130
9	المنتجات المطاطية	3	2	3	0	8
10	مواد البناء	31	3	6	3	43
11	المعادن	0	0	1	1	2
12	منتجات المعادن	43	10	15	6	74
13	الآلات	7	1	1	0	9
14	المعدات الكهربائية	8	0	0	1	9
15	الأثاثات	16	1	3	0	20
16	التبغ	2	0	0	0	2
	المجموع	295	59	129	38	521

المصدر: وزارة الصناعة ولاية الخرطوم التقرير الختامي لمنطقة بحري الصناعية - 2010م

من الجدول ر قم (3-1-2) يتضح أن 56% من جملة المصانع تعمل وأن 11%هي المصانع المتو قفة مؤ قتاً بينما نجد أن 25% متو قف تماماً عن الإنتاج. وتبلغ نسبة المصانع التي لم تبدأ الإنتاج بعد (تحت التشييد) 8%. وهذا ما يؤكد أن هناك ضعفاً في الإ قبال على الاستثمار في المجال الصناعي بناءاً على نتائج بيانات الجدول ر قم (3-1-1) و الجدول ر قم (3-1-2) مما يستوجب على وزارة الصناعة معالجة الأمر مع الجهات ذات الاختصاص.

المنشآت الصناعية المتو قفة بمنط قة بحري الصناعية:

أصبحت ظاهرة المصانع المتو قفة بمنط قة بحري الصناعية ظاهرة واضحة للعيان ولايمكن تجاوزها ولابد من الو قوف عندها ومحاولة إيجاد الحلول الناجعة لها.

إن إغلاق المصانع ولفترات طويلة يشكل وضعاً م قل قاً على الإستثمار الصناعي وال قطاع الإ قتصادي بالبلاد وله مردوده السلبي الإ قتصادي، ونجد أن هذا التو قف بإختصار يعني الأتي:[2]

- طا قات م قيدة ومكبلة.

[2] المرجع السابق 13

- رؤوس أموال مجمدة.
- موارد مهدرة في حين نحن في أشد الحاجة اليها (الأراضي).
- بنيات أساسية غير مستغلة.
- تثبيط لهمم الإستثمار.

نلاحظ أن عدد المصانع المتو قفة بمنط قة بحري الصناعية قد بلغت 166من أصل 548 بالمنط قة الصناعية وذلك بنسبة 40%. ويمكن تصنيف هذه المصانع المتو قفة الي مجموعتين، مجموعة تو قفت منذ عشرات السنين وهذه تعتبر ميئوس منها وتحتاج إلي قرارت حاسمة وشجاعة لتبدأ العمل من جديد، ومجموعة أخرى تعمل وتتو قف وتتأرجح بين التشغيل والتعطيل وهذه يمكن إنـ قاذها بـ قليل من التدابير والسياسات والمعينات.

يلاحظ أن بعض هذه المنشآت بها مساحات شاسعة من الأراضي كما أصبح الكثير منها بؤرة للكثير من الممارسات الخاطئة نتيجة للسكن العشوائي، كما أن هناك نشاطات تـ قوم بهذه المنشآت لا صلة لها بالغرض أو النشاط الأصلي للمنشاة.

مشاكل ومعو قات الصناعة بمنط قة بحري الصناعية:

من خلال إستـ قراء وا قع المنط قة الصناعية ببحري على ضوء نتائج الحصر نلاحظ وجود العديد من المشاكل والمعو قات التي يعاني منها قطاع الصناعات التحويلية بهذه المنط قة الصناعية المهمة .

1- البنيات والخدمات الأساسية : وتـ قوم عليها التنمية عامة ومن أمثلتها :

(أ) الطا قة الكهربائية:

وهي مشكلة مشتركة بين معظم الـ قطاعات الصناعيةلأن الكهرباء هي عصب الحياة والدينمو المحرك لدولاب النشاط الصناعي ، وبالتالي فهي من أول معو قات الإنتاج وذلك من حيث :

- عدم توفر الطا قة الكهربائية الكافية بالمنط قة الصناعية بحري .
- الـ قطع المبرمج وغير المبرمج وتذبذب التيار يؤدي الى خسائر كبيرة .
- التعريفة العالية تؤدي إلى رفع تكلفة المنتج النهائي .
- اللجوء الى التوليد الذاتي يؤدي ايضاً إلى ارتفاع التكلفة إضافةً إلى آثاره السالبة على البيئة .

(ب) المحرو قات: قلة الإمداد بالمواد البترولية، وإرتفاع أسعارها من و قت لآخر يؤدي إلى إرتفاع تكلفة المنتج النهائي .

(ج) الطرق: الطرق الفرعية والجانبية تحتاج إلى السفلتة والتعبيد، وكذلك لابد من ردم الحفر التي بالقرب من المصانع والتي يجعل منها فصل الخريف بركاً ومستنقعات.

(د) البيئة والصرف الصحي: لابد من تأهيل الشبكة القائمة للصرف الصحي، وكذلك لابد من معالجة مشكلة الأشجار والغابات التي تسد الشوارع، وكذلك عدم إنارة الشوارع يجعل المنطقة في ظلام دامس ليلاً.

2- السكن العشوائي: نجده في داخل المصانع المشيدة وبالقطع الخالية والشوارع الجانبية، مما يشكل هاجساً أمنياً وصحياً.

3- التسويق: هنالك ضعفاً في منافسة المنتجات الصناعية الوطنية للمنتجات المستوردة المشابهة وذلك للاسباب الأتية:

- إرتفاع تكلفة الإنتاج.
- إغراق السوق بالمنتجات المشابهة المستوردة بطرق قانونية وغير قانونية.

4- قدم التكنولوجيا والماكينات:

الكثير من المصانع يتعامل تكنولوجياً وخطوط إنتاج عفى عليها الدهر وتجاوزتها التكنولوجيا وليس هنلك إهتمام بعمليتي الإحلال الإبدال.

5-الإدارة:

الكثير من المنشآت الصناعية تعاني من سوء الإدارة ولازالت الإدارة تعتمد على العلاقات الأسرية، والكثير من هذه الإدارات تفتقر إلى التخطيط السليم والإشراف العلمي على عمليات الإدارة.

6- التمويل:

إن صيغ التمويل في الجهاز المصرفي لم تكن في كثيرٍ من الأحيان في صالح القطاع الصناعي، سواء من ناحية سعر الفائدة أو فترات السماح.

7- الرسوم:

وهي متعددة ، قانونية وغير قانونية، والضرائب والجهات المتحصلة لها أصبحت تمثل هاجسا للقطاع الصناعي وتثقل كاهله من ناحية مادية ومن ناحية التعنت في طريقة التحصيل والجباية.

8- تعدد التشريعات والقوانين ذات الصيغة الضرائبية والجبائية وعدم وجود الدراسات المتعمقة للواقع الصناعي من قبل تلك التشريعات والقوانين.

9- عدم التكامل والترابط بين السياسات الإقتصادية والنقدية والمالية والسياسات الصناعية.